التَّوازنُ بينَ الاستهلاكِ والإنتاجِ لبناءِ الاقْتدارِ الاقتصاديِّ من منظورٍ قرآني

◆ أ.م. د. أسعد عبد الرزاق الأسدي[1]

■ **خلاصة**

يُعتبر الاقتصادُ أحدَ أبرزِ دعائمِ النَّشاطِ البشريِّ، وقد حظيَ بعنايةٍ كبرى في الدِّينِ الإسلاميِّ؛ حيث تجلَّى البُعد الاقتصاديُّ ضمنَ تعاليمِ الشَّرعِ والقواعدِ الكلِّيَّة، فضلاً عنِ القيمِ العليا للإسلامِ. وفي القرآنِ الكريمِ، نجدُ مجموعةً منَ الآياتِ تؤسِّس لحالةِ التَّوازنِ الاقتصاديِّ في الحياةِ، من خلالِ ترشيدِ وعيِ الإنسانِ باحتياجاتِه، ومدى اسْتثمارِه لإمكانيَّاتِه وفرصِه الاقتصاديَّة، ومحاولةِ تلبيةِ احْتياجاتِه.

في هذا السِّياقِ، يأتي هذا البحثُ ليتناولَ إشكاليَّةَ التَّوازنِ بينَ الاستهلاكِ والإنتاجِ بوصفه نشاطًا بشريًّا، وفقَ موازينِ السُّننِ الإلهيَّةِ، من خلالِ الإجابةِ عن مجموعةٍ من الأسئلةِ المهمَّة: أينَ يتجلَّى التَّوازنُ في الفعلِ الإنسانيِّ؟ بين متطلَّباتِ الاستهلاكِ والإنتاجِ، وكيف توجِّهُ القيمُ القرآنيَّةُ الإنسانَ نحو تحقيقِ التَّوازنِ بين عناصرِ الاستهلاكِ في نشاطِه، ومتطلَّبات الإنتاجِ لبناءِ الاقتدارِ الاقتصاديِّ.

الكلمات المفتاحية: القرآن - الاقتصاد الإسلامي- الاستهلاك- الإنتاج- التَّوازن- الاقتدار.

١ - كلية الفقه جامعة الكوفة – العراق.

المقدِّمة

يُمثِّل الاقتصاد أحدَ أبرز دعائم النشاط البشري، ويحظى بعناية كبرى في التشريعات السماوية والقوانين الوضعية. وفي إطار التعاليم الإسلامية، نجد أن البعد الاقتصادي قد احتلَّ موقعًا بارزًا ضمن منظومة القيم والتشريعات التي تهدف إلى حفظ مصالح الإنسان وتوجيه سلوكه وفق ميزان الحكمة والعدل.

تنبع أهمِّية هذا البحث من صميم الحاجة المعاصرة إلى إعادة فهم العَلاقة بين الاستهلاك والإنتاج بوصفها محورًا رئيسًا في تحقيق الاقتدار الاقتصادي، لا سيَّما في ظلِّ الأزمات الاقتصادية المتلاحقة التي تكشف عن خلل في بنية التوازن بين ما يستهلكه الإنسان وما ينتجه، سواء على المستوى الفردي أم المجتمعي.

وتكمُن مشكلة البحث في التساؤل عن مدى حضور مفهوم التوازن في النشاط الاقتصادي الإنساني، وفي تحديد كيفيَّات بناء اقتصاد قادر على تحقيق الاكتفاء والازدهار من خلال ضبط سلوك الإنسان الاستهلاكي وتوجيهه نحو الإنتاجية الفاعلة، في ضوء القيم القرآنية؛ إذ يُطرح التساؤل الآتي:

أين يتجلَّى التوازن في الفعل الإنساني بين متطلَّبات الاستهلاك والإنتاج؟ وكيف توجِّه القيم القرآنية هذا الفعلَ لتحقيق التوازن الاقتصادي المنشود؟

أمَّا أهداف البحث فتتركَّز في:

١. تحليل المفاهيم المرتبطة بالاستهلاك، والإنتاج، والاقتدار الاقتصادي في ضوء الرؤية القرآنية.

٢. تسليط الضوء على تداعيات الإفراط في الاستهلاك وانعكاسه على أزمة القِيَم والخلل الاجتماعي.

٣. استكشاف عناصر بناء الاقتدار الاقتصادي كما وردت في النصوص القرآنية، وبيان دورها في تعزيز التنمية المتوازنة.

٤. الإسهام في تقديم قراءة معرفية قرآنية قادرة على رفد الفكر الاقتصادي بمنظور قِيَمي وإنساني متكامل.

ومن هذا المنطلق، يسعى هذا البحث إلى الجمع بين التحليل المفاهيمي والقراءة القِيَمية للآيات القرآنية المتعلِّقة بالموضوع، للوقوف على طبيعة التوازن الذي يدعو إليه الإسلام بين الاستهلاك والإنتاج، بوصفه مدخلاً أساسًا لبناء مجتمع مقتدر اقتصاديًّا، قائم على العدالة والكفاية والفاعلية.

أوَّلًا: المدخلُ النَّظريُّ للبحثِ

لا بدَّ من تحديد المفاهيم المركزية للبحث من خلال الفروع الآتية:

١ - مفهوم التوازن:

ليس من اليسير تعريف بعض المفاهيم التي تكتسب وضوحًا كافيًا، وربما البيان في حدود التوظيف لها في مجال محدد. لذا يمكن إيضاح التوازن في مستويات ثلاثة:

أ-التَّوازنُ في الكونِ والطَّبيعة.

نجد في آيات متعدِّدة تصويرًا بديعًا لتوازن الخلق، بما يشمل الأرض، والسماء، والموارد، والزمن، حيث لا خلل ولا عبث ولا فوضى، بل كلُّ شيء موزون ومقدَّر بقدر معلوم، كما في قوله تعالى: ﴿وَالْأَرْضَ مَدَدْنَاهَا وَأَلْقَيْنَا فِيهَا رَوَاسِيَ وَأَنبَتْنَا فِيهَا مِن كُلِّ شَيْءٍ مَّوْزُونٍ﴾ [الحجر: ١٩]، وقوله

تعالى: ﴿وَإِن مِّن شَيْءٍ إِلَّا عِندَنَا خَزَائِنُهُ وَمَا نُنَزِّلُهُ إِلَّا بِقَدَرٍ مَّعْلُومٍ﴾ [الحجر: ٢١]، وقوله تعالى: ﴿وَوَضَعَ الْمِيزَانَ * أَلَّا تَطْغَوْا فِي الْمِيزَانِ * وَأَقِيمُوا الْوَزْنَ بِالْقِسْطِ وَلَا تُخْسِرُوا الْمِيزَانَ﴾ [الرحمن: ٧-٩].

هذه الآيات تشير إلى أن الخلق قائم على ميزان دقيق، ما ينعكس في انتظام الفصول، ودورات المياه، وتكامل الغذاء، وتوزيع الموارد.

وقد أكد المفسِّرون أنَّ «الميزان» هنا يعني العدالة، والتوازن، والاعتدال في مناحي الحياة كلّها، وهو ما ينسحب على العَلاقة بين الإنتاج والاستهلاك، وبين الطلب والعرض، وبين الإنفاق والادِّخار.

إنَّ التوازن في نظام الخلق، جليٌّ ومحلُّ نظر وبحث من قبل علماء الطبيعة، وهذا التقدير في الخلق يعبرِّ عن مستوى من التوازن الطبيعي الذي يرتهن بقاؤه إلى توازن فعل الإنسان. والإنسان اليوم من خلال تجاوزه لكثيرٍ من موازين الاستهلاك نجده يهدِّد ذلك التوازن الطبيعي، وأزمة المناخ خير مثال على ذلك.

ب- التَّوازنُ في مقامِ النَّفسِ

الإنسان مخلوق مركَّب من الروح والجسد، والعقل والعاطفة، والرغبة والضمير، وقد شرَّع الله له ما يحفظ هذا التوازن الداخلي، حتى لا يطغى جانب على آخر. ومن الآيات الدالَّة على ذلك:

﴿وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا﴾ [الشمس:٧]. أي سوَّاها تَسويةً متوازنة بين مختلف عناصرها، وقوله تعالى: ﴿وَابْتَغِ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الْآخِرَةَ وَلَا تَنسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا﴾ [القصص:٧٧]، توجيهٌ لتوازن بين الدنيا والآخرة، وبين الزهد والاستمتاع المشروع.

لقد أودع الله تعالى كثيراً من الثنائيَّات المتنافية والمتضادَّة في داخل النفس البشرية، والتي تعدُّ جزءًا من الاختبار الإلهي للإنسان؛ إذ ينشأ الصراع داخل الإنسان أوَّلًا، ثم يشهده في خارج كيانه ووجوده.

ج- التَّوازنُ في مقامِ المجتمعِ وحاجاته

لقد حثَّ القرآن الكريم على إقامة العدل الاقتصادي والاجتماعي، وهو مظهر من مظاهر التوازن في توزيع الثروات، وتحقيق الكفاية، وكبح الجشع، وضمان الاستقرار الاجتماعي.

مثال ذلك في قصَّة نبيِّ الله شعيب عليه السلام: ﴿**وَيَا قَوْمِ أَوْفُوا الْمِكْيَالَ وَالْمِيزَانَ بِالْقِسْطِ وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ وَلَا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ**﴾ [هود: ٨٥]، يربط بين اختلال التوازن في البيع والشراء وظهور الفساد في الأرض. وقوله تعالى: ﴿**كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنكُمْ**﴾ [الحشر: ٧] إشارة إلى وجوب منع احتكار الثروة وتكريس العدالة التوزيعيَّة، والتنمية المتوازنة بين الحكومة والشعب، وتصريح الإمام علي عليه السلام الآتي، يجسِّد أروع وأدقَّ وأفضلَ تعبير عنه؛ إذ يقول عليه السلام: «فَلَيْسَتْ تَصْلُحُ الرَّعِيَّةُ إِلَّا بِصَلَاحِ الْوُلَاةِ، وَلَا تَصْلُحُ الْوُلَاةُ إِلَّا بِاسْتِقَامَةِ الرَّعِيَّةِ: فَإِذَا أَدَّتِ الرَّعِيَّةُ إِلَى الْوَالِي حَقَّهُ، وَأَدَّى إِلَيْهَا الْوَالِي كَذَلِكَ، عَزَّ الْحَقُّ بَيْنَهُمْ، فَقَامَتْ مَنَاهِجُ الدِّينِ، وَاعْتَدَلَتْ مَعَالِمُ الْعَدْلِ، وَجَرَتْ عَلَى أَذْلَالِهَا السُّنَنُ، فَصَلَحَ بِذَلِكَ الزَّمَانُ، وَطَابَ بِهِ الْعَيْشُ، وَطُمِعَ فِي بَقَاءِ الدَّوْلَةِ، وَيَئِسَتْ مَطَامِعُ الْأَعْدَاءِ، وَإِذَا غَلَبَتِ الرَّعِيَّةُ وَالِيَهَا، أَوْ أَجْحَفَ الْوَالِي بِرَعِيَّتِهِ، اخْتَلَفَتْ هُنَالِكَ الْكَلِمَةُ، وَظَهَرَتْ مَعَالِمُ الْجَوْرِ، وَكَثُرَ الْإِدْغَالُ فِي الدِّينِ، وَتُرِكَتْ مَحَاجُّ السُّنَنِ، فَعُمِلَ بِالْهَوَى، وَعُطِّلَتِ الْأَحْكَامُ، وَكَثُرَتْ عِلَلُ النُّفُوسِ، فَلَا يُسْتَوْحَشُ لِعَظِيمِ حَقٍّ عُطِّلَ، وَلَا لِعَظِيمِ بَاطِلٍ فُعِلَ، فَهُنَالِكَ تَذِلُّ الْأَبْرَارُ، وَتَعِزُّ الْأَشْرَارُ، وَتَعْظُمُ تَبِعَاتُ اللَّهِ سُبْحَانَهُ عِنْدَ الْعِبَادِ.

فَعَلَيْكُمْ بِالتَّنَاصُحِ فِي ذَلِكَ، وَحُسْنِ التَّعَاوُنِ عَلَيْهِ، فَلَيْسَ أَحَدٌ وَإِنِ اشْتَدَّ عَلَى رِضَا اللَّهِ حِرْصُهُ، وَطَالَ فِي الْعَمَلِ اجْتِهَادُهُ، بِبَالِغٍ حَقِيقَةَ مَا اللَّهُ سُبْحَانَهُ أَهْلُهُ مِنَ الطَّاعَةِ لَهُ، وَلَكِنْ مِنْ وَاجِبِ حُقُوقِ اللَّهِ عَلَى عِبَادِهِ النَّصِيحَةُ بِمَبْلَغِ جُهْدِهِمْ، وَالتَّعَاوُنُ عَلَى إِقَامَةِ الْحَقِّ بَيْنَهُمْ، وَلَيْسَ امْرُؤٌ وَإِنْ عَظُمَتْ فِي الْحَقِّ مَنْزِلَتُهُ، وَتَقَدَّمَتْ فِي الدِّينِ فَضِيلَتُهُ، بِفَوْقِ أَنْ يُعَانَ عَلَى مَا حَمَّلَهُ اللَّهُ مِنْ حَقِّهِ، وَلَا امْرُؤٌ وَإِنْ صَغَّرَتْهُ النُّفُوسُ، وَاقْتَحَمَتْهُ الْعُيُونُ، بِدُونِ أَنْ يُعِينَ عَلَى ذَلِكَ، أَوْ يُعَانَ عَلَيْهِ..»[1].

ونُصوصه عليه السلام واضحة الدلالة على أنَّ المسيرة الإصلاحية التنمويَّة لا بدَّ لها من أن تتحرَّك باتِّجاهين وبشكل متزامن: فمن جهة تتَّجه نحو الولاة والحكَّام والرعاة، ومن جهة تتَّجه نحو

١ - الشريف الرضي: نهج البلاغة: الخطبة ٢١٦.

المحكومين والناس والرعية، كما أنَّ نصوصَه ﷺ واضحة الدلالة على أنَّه إنمَّا تقوم مناهج الدين، وتعتدل معالم العدل، وتتحقَّق بعدَها مراتبُ الإحسان والفضل، ويربح الولاةُ والناسُ الدنيا والآخرةَ معاً بصلاح ذلك الزمان، ويطيب العيش، وتستقرُّ الدولة وتزدهر، في ما "إِذَا أَدَّتْ الرَّعِيَّةُ إِلَى الْوَالِي حَقَّهُ، وَأَدَّى الْوَالِي إِلَيْهَا حَقَّهَا"، ويعني هذا بنحوٍ جليٍّ التوازنَ بين السلطة والمجتمع، بحسب مقتضيات الحاجات والمصالح العامَّة.

د- التَّوازنُ في الموارِدِ والإنتاجِ والاستهلاكِ

وهو ما يظهر في آيات تدعو إلى الاعتدال، وترشيد الاستهلاك، وربط النعمة بالمسؤوليَّة: كما في قوله تعالى: ﴿.. **وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ**﴾ [الأعراف ٣١]، وقوله تعالى: ﴿..**هُوَ الَّذِى خَلَقَ لَكُم مَّا فِى الْأَرْضِ جَمِيعًا**﴾ [البقرة: ٢٩]

فالاستهلاك حقٌّ، لكنْ بحدود الحقِّ والتوازن، لا الإفساد والإهدار. والتوازن في القرآن الكريم ليس مجرَّد وصف طبيعي، بل هو نموذج قيميٌّ ومنهجي للحياة، يشمل: النفس، والكون، والمجتمع، والاقتصاد، والسلوك. وكلَّما اختلَّ هذا التوازن، اختلَّ معه الأمن والاستقرار والكرامة الإنسانية، ولذلك، فإنَّ الرؤية القرآنية للتوازن تمثِّل أساسًا لبناء أمَّة مقتدرة وعادلة.

٢ - مفهومُ الاسْتهلاكِ والإنتاجِ في القرآنِ الكريمِ:

من خلالِ الاسترشادِ بالآيات في هذا المجال، تظهر العَلاقة التكامليَّة بين مفهومَي الإنتاج والاستهلاك في الرؤية القرآنية، وأهمِّيَة التوازن بين الاستهلاك والإنتاج في الحياة الاقتصادية للأمَّة، والمخاطر أو السلبيَّات التي يمكن أن تنجُمَ عن أيِّ خللٍ بينهما.

فالإنتاج يرتبط بعمارة الأرض، واستغلال الموارد التي خلقها الله للإنسان بطريقة مسؤولة ومتوازنة. فيما يُشدِّد القرآن الكريم في الاستهلاك، على التوازن وعدم الإسراف، قال تعالى: ﴿**وَالَّذِينَ إِذَا أَنفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَٰلِكَ قَوَامًا**﴾ [الفرقان: ٦٧].

إنَّ التوازن بين الإنتاج والاستهلاك في الإسلام يشمل إنتاجَ ما يعين الناس على حياتهم دون

إسراف أو تبذير، ويحثُّ على استهلاك ما يعود بالفائدة دون إهدار. وهذا التوازن مهمٌّ للحفاظ على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، كما جاء في قوله تعالى: ﴿**إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ**﴾ [الأعراف: ٣١].

٣ - مفهومُ الاقتدارِ الاقتصاديِّ في الفكرِ الإسلاميِّ:

هو قدرة الأمَّة على تحقيق الاكتفاء الذاتي، وتأمين الاحتياجات الأساسية لأفرادها، وبناء قوَّة اقتصادية إنتاجية تجعلها مستقلَّةً في قرارها السياسي، وفاعلةً في العَلاقات الدولية. والاقتدارُ الاقتصادي في الفكر الإسلامي ليس مجرَّد هدف مادِّي أو رفاه اجتماعي، بل هو ركيزة من ركائز تحقيق العزَّة والكرامة والاستقلال للأمَّة، ووسيلة لتمكينها من أداء دورها الرسالي في العالم.

والاقتدارُ الاقتصادي يشير إلى القدرة التي تملكها الدولة أو المؤسَّسة أو الفرد على إدارة الموارد الاقتصادية المتاحة بفعَّالية لتحقيق أهداف معيَّنة، مثل النموِّ، والاكتفاء الذاتي، والتأثير في العَلاقات الاقتصادية الدولية.

فالاقتدارُ الاقتصادي هو القدرة على إنتاج وتوزيع واستهلاك السِّلع والخدمات بكفاءة، مع الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي وتوظيف الموارد لتحقيق التفوُّق أو التوازن الاستراتيجي. وهو أحدُ أبعاد القوَّة الشاملة للدولة؛ لأنَّه يشكِّل قاعدة للقوَّة السياسية والعسكرية والدبلوماسية.

وفي الاقتصاد الإسلامي، يُفهم الاقتدار الاقتصادي على أنَّه القدرة على تحقيق الكفاية والعدالة في توزيع الموارد وفقًا لمبادئ الشريعة، مع مراعاة الاستقلال الاقتصادي عن التبعيَّة لغير المسلمين، وتوجيه المال لتحقيق مقاصد الشريعة.

والاقتدارُ الاقتصادي في الإسلام لا يُقاس فقط بمستوى الدخل القومي، بل بمدى تحقيق الكفاية والكرامة لكلِّ فرد، وتحقيق العدالة في توزيع الثروة، وعدم الوقوع في التبعيَّة الاقتصادية[1].

١ - عبد الحميد الغزالي: الاقتصاد الإسلامي: مبادئه- أهدافه- أدواته، ص٩٥.

ثانيًا: التَّداعياتُ الرَّاهنةُ للاسْتهلاكِ

هناك جملة من التداعيات والآثار لما آلت إليه مظاهر الاستهلاك في المجتمعات المعاصرة، ويمكن تغطية هذا الجانب من خلال:

١ - الآثار المعنويَّة لظواهر الاستهلاك:

عند التأمُّل في انعكاسات النزعة الاستهلاكية على المنظومة القيمية والثقافية، يتبيَّن أنَّها تُحدث تحوُّلات عميقة في البُنية الثقافية للمجتمع، من أبرز هذه التحوُّلات تسليع الهُويَّة الثقافية؛ إذ تُفرغ القيم الموروثة من مضامينها الأصيلة، وتُحوِّلها إلى مجرَّد منتجات قابلة للاستهلاك أو إلى عناصر شكليَّة تُستخدم لتزيين نمط حياة عصري لا يمتُّ بصلة لروحها الأصلية، وبهذا يتم فصل هذه القيم والموروثات عن جذورها الثقافية العميقة، وتفقد دورها الحيويَّ في تكوين وعي الفرد وهُويَّته ضمن الإطار الجمعي للمجتمع.

ولا يقف التأثير عند هذا الحدِّ، بل يمتدُّ إلى بنية العلاقات الاجتماعية ذاتها؛ إذ تُسهم النزعة الاستهلاكية في ترسيخ قيم الفردانيَّة والانغلاق داخل الذات، ممَّا يُضعف الروابط الاجتماعية ومفاهيمَ التضامن والتكافل بين الأفراد. كما تَظهر آثار هذه النزعة في ترجيح كفَّة التنافس المادِّي بين الناس؛ حيث يُقاس النجاح والتفوُّق بمقدار ما يملكه الفرد من سلع ومقتنيات، لا بما يسهم فيه من قيم وعطاء مجتمعي. وهكذا تتحوَّل قيمة الإنسان من جوهره الإنساني وإسهاماته الحضارية إلى مجرَّد انعكاس لما يستهلكه، ما يؤدِّي إلى خلل عميق في العلاقة بين الفرد والمجتمع، ويهدِّد بنية التماسك الاجتماعي.

٢ - النُّدرة النِّسبيَّة (Relative Scarcity):

هناك ما يعرف في الاقتصاد بالمشكلة الاقتصادية، والتي تتمثَّل فيما يعرف بالندرة النسبية، التي تعني ندرةَ الموارد الاقتصادية المتاحة بالنسبة للحاجات والرغبات الإنسانية[1]. وهي حالة تكون

١ - سعد بن حمدان اللحياني: مبادئ الاقتصاد الإسلامي، ص٢٤.

فيها الموارد الاقتصادية محدودةً مقارنة بالحاجات والرغبات الإنسانية غير المحدودة، أيْ أنَّ المورد نادر؛ لأنَّه لا يكفي لتلبية كلِّ الاستخدامات الممكنة له، حتى وإن كان متوفِّراً في الطبيعة بكَثرة[1].

والندرةُ في علم الاقتصاد لا تعني الندرةَ المطلقة، بل الندرة النسبية؛ أيْ أنَّ الموارد تكون نادرةً بالنسبة للحاجات، وليست نادرةً من حيث وجودها الفعلي فقط.

بالنسبة لموقف الباحثين في الاقتصاد الإسلامي من هذه القضية:

فهناك من رفض قبول فرضية الندرة النسبية استنادًا إلى بعض النصوص القرآنية، ورأوا أنَّ في تقريرها مخالفةً للاعتقاد الصحيح بأنَّ الله -سبحانه وتعالى- قد تكفَّل بالرزق، وقد أوجد في الأرض كلَّ ما يحتاج إليه البشر. فمن النصوص قول الله تعالى: ﴿**اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَأَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَّكُمْ وَسَخَّرَ لَكُمُ الْفُلْكَ لِتَجْرِيَ فِي الْبَحْرِ بِأَمْرِهِ وَسَخَّرَ لَكُمُ الْأَنْهَارَ* وَسَخَّرَ لَكُمُ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ دَائِبَيْنِ وَسَخَّرَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ* وَآتَاكُم مِّن كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ ۚ وَإِن تَعُدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا إِنَّ الْإِنسَانَ لَظَلُومٌ كَفَّارٌ**﴾ [إبراهيم: ٣٢-٣٤]، وقوله تعالى: ﴿**..وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعَمَهُ ظَاهِرَةً وَبَاطِنَةً**﴾ [لقمان: ٢٠]، وقوله تعالى: ﴿**وَجَعَلَ فِيهَا رَوَاسِيَ مِن فَوْقِهَا وَبَارَكَ فِيهَا وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِّلسَّائِلِينَ**﴾ [فصلت: ١٠]، وقوله تعالى: ﴿**وَمَا مِن دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا**﴾ [هود: ٦].

فهذه النصوص القرآنية وغيرها، تبيِّن أنَّ الله -تعالى- قد تكفَّل بالرزق وقدَّر في الأرض أقواتها تقديرًا، يغطِّي حاجات الإنسان، بل يفيض عن حاجاته[2].

وهناك من الباحثين من يقرِّر أنَّ فرضية الندرة النسبية لا تتنافى مع تلك النصوص الشرعية ولا تتعارض مع المعتقدات الإسلامية، من خلال وصف ملائم يقبله العقل، الواقع، الحياة الاقتصادية مستدلًّا بالآتي:

١ - د. محمد دويدار: مبادئ الاقتصاد الإسلامي، ص١٨.
٢ - د. محمد دويدار: مبادئ الاقتصاد الإسلامي، ص٢٦.

أ. إنَّ دلالة الآيات التي يستشهد بها من يرفض المشكلة الاقتصادية ليست دلالةً قطعيَّة، كما أنَّ في القرآن الكريم مِن النصوص ما يشير إلى اتِّصاف هذا العالم بالندرة في الموارد، وأنَّ الموارد ليست متاحة لبني البشر في الطبيعة، مثل قوله تعالى: ﴿**وَإِن مِّن شَيْءٍ إِلَّا عِندَنَا خَزَائِنُهُ وَمَا نُنَزِّلُهُ إِلَّا بِقَدَرٍ مَّعْلُومٍ**﴾[الحجر: ٢١]، وقوله تعالى: ﴿**وَلَوْ بَسَطَ اللَّهُ الرِّزْقَ لِعِبَادِهِ لَبَغَوْا فِي الْأَرْضِ وَلَٰكِن يُنَزِّلُ بِقَدَرٍ مَّا يَشَاءُ إِنَّهُ بِعِبَادِهِ خَبِيرٌ بَصِيرٌ**﴾[الشورى: ٢٧]. إنَّ هناك من الأوامر الشرعية والآداب الإسلامية ما يعضد قبولَ فرضية الندرة النسبية، فالحثُّ على الاقتصاد في الموارد والنهيُ عن الإسراف والتبذير يدلُّ على إقرار محدودية الموارد، إذ لو كانت الموارد غير محدودة لما برزت الحاجة إلى مثل هذا السلوك.

ب. مفهوم البركة في الإسلام يؤكّد محدوديَّة الموارد وندرتها، فالبركة ليست سُنَّةً كونيَّة موجودة بل هي منحة ربَّانية ونعمة إلهية يمنُّ الله بها على من يشاء من عباده فيجعل القليل كثيراً، ولو كانت الموارد وافرةً، بشكل يهيِّئ حاجات البشر جميعًا لم يكن في البركة معنى المنحة الربَّانية التي اختصَّ الله بها بعضَ عباده.

ج. الواقع والحسُّ يؤيِّدان محدودية الموارد الاقتصادية، فعلى مستوى الفرد أو المجتمع في الغالب لا يوجد من تتوافر له كلُّ الموارد اللازمة لتلبية جميع ما يحتاج إليه الناس.

٣ - القيم التي توجِّه سلوكَ الاستهلاك:

الاستهلاك ضرورة حياتيَّة، لكنَّه في المنظور القرآني يخضع لضوابط قيميَّة تَقيه من الانزلاق نحو الإفراط أو التحلُّل الخُلُقي، ومن هذه الضوابط:

أ. الاعتدالُ والتَّوازنُ، كما في قوله تعالى: ﴿**وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ**﴾ [الأعراف: ٣١]، والإسراف مرفوض؛ لأنَّه يؤدِّي إلى إضعاف القوَّة الاقتصادية للأفراد والمجتمعات، وهذه الآية تدعو إلى الاقتصاد في المعيشة دون تقتير أو تبذير. وفي الواقع لا يوجد هناك بحث واضح عند المفسِّرين في التفاوت

الموجود بين الإسراف والتبذير، ولكنْ عند التأمُّل في أصل هذه الكلمات في اللغة، يتبيَّن أنَّ الإسراف هو الخروج عن حدِّ الاعتدال، ولكنْ دون أن نخسر شيئًا، فمثلاً نلبس ثوبًا ثمينًا؛ بحيث إنَّ ثمنَه يعادل أضعافَ سعر الملبس الذي نحتاج إليه، أو أنَّنا نأكل طعامًا غاليًا؛ بحيث يمكننا إطعام عددٍ كبير من الفقراء بثمنه. كلُّ هذه، أمثلةٌ على الإسراف، وهي تمثِّل خروجنا عن حدِّ الاعتدال، ولكنْ دون أن نخسر شيئًا[1].

ب. رفضُ التَّبذير والترَّف، كما في قوله تعالى: ﴿.. **وَلَا تُبَذِّرْ تَبْذِيرًا *إِنَّ الْمُبَذِّرِينَ كَانُوا إِخْوَانَ الشَّيَاطِينِ**﴾ [الإسراء: ٢٦-٢٧]. فالتبذير لا يُعدُّ خللاً ماليًّا فحسب، بل انحرافًا خُلُقيًّا؛ إذ قرن المبذِّرين بالشياطين، تعبيراً عن فساد سلوكهم في تفسير (الإسراف) و(الإقتار) بوصفهما نقطتين متقابلتين. للمفسِّرين أقوال مختلفة ترجع جميعها إلى أمر واحد، وهو أنَّ (الإسراف) أنْ ينفق المسلم أكثر من الحدِّ، وفي غير حقٍّ، وبلا داعٍ، و(الإقتار) هو أنْ ينفقَ أقلَّ من الواجب[2].

ج. الرَّبطُ بين النِّعمة والشُّكر، كما في قوله تعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُلُوا مِن طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ وَاشْكُرُوا لِلَّهِ إِن كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ**﴾ [البقرة: ١٧٢].

فالاستهلاك في الإسلام ليس فعلاً ماديًّا خالصًا، بل فعلاً تعبُّديًّا يرتبط بالشكر والاعتراف بالمُنعم، فالإسلام لا يضبط اتِّجاه الاستهلاك نحو الطيِّبات فقط، إنَّما يضبط درجته أيضاً، فالإنسان مأمور بالاستهلاك إلى الحدِّ الذي يؤمِّن كامل طاقته، ومنهيٌّ عن الإسراف وتجاوز الحدِّ الذي يستلزمه ذلك، قال تعالى: ﴿**وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا**﴾ [الأعراف: ٣١]. ويأتي توجيه السلوك الإنفاقي متَّسقاً مع هذا التوجُّه ومؤكِّداً وسطيَّة الاستهلاك، قال تعالى: ﴿**وَالَّذِينَ إِذَا أَنفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا**﴾ [الفرقان: ٦٧].

والشواهد في هذا السياق كثيرة. والأحكام الواردة في هذا الصدد تحصِّن المجتمع المسلم من أنماط الاستهلاك غير الرشيدة فلا ترف ولا تبذير، وبالمقابل لا بخل ولا تَقتير، فكِلا الأمرين

١- انظر: ناصر مكارم الشيرازي، الأمثل في تفسير كتاب الله المنزل، ج ٨، ص ٤٦٦.
٢ - ناصر مكارم الشيرازي: الأمثل في تفسير كتاب الله المنزل، ج١١، ص ٣٠٨.

جنوح لا يتَّسق مع الفطرة ولا مع الشرع[1].

اللافت للانتباه، أنَّ الإسلام يعتبر أصل الإنفاق أمرًا مسلَّمًا لا يحتاج إلى ذكر؛ ذلك لأنَّ الإنفاق أحد الأعمال الضرورية لكلِّ إنسان. لذا يورد الكلام في كيفية إنفاقهم فيقول: إن إنفاقهم إنفاق عادل (معتدل) بعيدٌ عن أيِّ إسراف وبخل، فلا يبذلون بحيث تبقى أزواجهم وأولادهم جياعًا، ولا يقترون بحيث لا يستفيد الآخرون من مواهبهم وعطاياهم.

ثالثًا: عناصرُ الاقتدارِ الاقتصاديِّ في ضوءِ القيمِ والمبادئِ العليا

في هذا المطلب تجري محاولةُ استجلاء القيم العليا من خلال القرآن الكريم، والتي من شأنها أن تحدِّد طبيعة الاقتدار الاقتصادي للمجتمعات، وذلك من خلال الفروع:

١ - عناصرُ الاقتدارِ الاقتصاديِّ:

يُنظر إلى مفهوم الاقتدار في الرؤية الإسلامية كأداة لتحقيق العدل الاجتماعي عبر توزيع عادل للثروات، وحماية الكرامة الإنسانية من الفقر والاستغلال، وتحقيق الكفاية ثم الفضل. وهذا ما يتوافق مع مفهوم الأمن الاقتصادي وأسُس التنمية المستدامة.

وعناصر الاقتدار الاقتصادي وفق الرؤية القرآنية هي:

أ. التَّمكينُ: في قوله تعالى: ﴿**وَلَقَدْ مَكَّنَّاكُمْ فِي الْأَرْضِ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ قَلِيلًا مَّا تَشْكُرُونَ**﴾ [الأعراف: ١٠]؛ التمكين في الأرض هو الإسكان والتوطّن فيها، أي جعلنا مكانكم الأرض، ويمكن أن يكون من التمكين بمعنى الاقتدار والتسليط، ويؤيِّد المعنى الثاني أنَّ هذه الآيات تحاذي بنحو ما في سورة البقرة من قصَّة (آدم) و(إبليس)، وقد بُدئت الآيات فيها بقوله: ﴿**هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُم مَّا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا**﴾ [البقرة: ٢٩]. وهو التسليط والتسخير، غير أنَّ هذه الآيات التي نحن

١ - انظر: عبد الجبار السبهاني: الاقتصاد الإسلامي: الاستهلاك، موقع شخصي على شبكة الإنترنت.

بصدد الحديث عنها، لمَّا كانت تنتهي إلى قوله: ﴿**وَلَكُمْ فِي الْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَاعٌ إِلَىٰ حِينٍ**﴾ [الأعراف: ٢٤]، كان المعنى الأوَّل هو الأنسب. وقوله: ﴿**ولَقَدْ مَكَّنَّاكُم فِي الْأَرْضِ**﴾..إلخ. كالإجمال لما تفصِّله الآيات التالية إلى آخر قصَّة الجنَّة. والآية في مقام الامتنان عليهم بما أنعم الله عليهم من نعمة سُكنى الأرض أو التسلُّط والاستيلاء عليها، وجعل لهم فيها من أنواع ما يعيشون به، ولذلك ختم الكلام بقوله: ﴿**قَلِيلًا مَّا تَشْكُرُونَ**﴾ [الملك: ٢٣][1].

ب. الخلافةُ والاسْتخلافُ: ﴿**هُوَ الَّذِي جَعَلَكُمْ خَلَائِفَ فِي الْأَرْضِ**﴾ [فاطر:٣٩]. يُنظر إلى الإنسان، في الرؤية الإسلامية، على أنه خليفة لله تعالى في الأرض، قد أُنيطت به مَهمَّة العمارة والاستثمار في إطار تكليف إلهي مباشر، قائم على ما وهبه الله من سلطة وقدرة على تسخير الموارد الطبيعية وتوظيفها بما يحقِّق حاجاته ويحفظ وجودَه. وقد قرَّر القرآن هذا المعنى في قوله تعالى: ﴿**وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً**﴾ [البقرة: ٣٠]. وجوهر هذا الاستخلاف يتمثَّل في تفويض إلهي يتيح للإنسان حرِّية التصرُّف ضمن حدود التشريع الإلهي، ليتمكَّن من الاستمتاع بنعم الحياة، ويستوفي مقوِّمات معيشته. وهذا المفهوم يتكرَّر في نصوص متعدِّدة، تتضافر لتؤكِّد أنَّ يد الإنسان مبسوطةٌ على الوجود، وأنَّ له سلطة شرعية في التعامل مع العالم المادِّي. وقد أشار (ابن خلدون) إلى هذا المعنى في مقدِّمته، مبيِّنًا أنَّ الاستخلاف يُضفي على الإنسان صفة الفاعليَّة الحضارية.

وانطلاقًا من هذا التفويض، جاء التكليف الإلهي بعمارة الأرض، كما في قوله تعالى: ﴿**هُوَ أَنْشَأَكُم مِّنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا**﴾[هود:٦١]، وقولِه سبحانه: ﴿**وَأَنفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُم مُّسْتَخْلَفِينَ فِيهِ**﴾ [الحديد: ٧]. ويقتضي هذا الاستخلاف من الإنسان أن يتولَّى إدارة الموارد وتنظيم الإنتاج والاستهلاك وفقَ ضوابط المنهج الإلهي الذي يتجلَّى في المذهب الاقتصادي الإسلامي، وهو مذهب يحدِّد طبيعة العَلاقة بين الإنسان والثروة، كما يرسِّخ أبعاد العَلاقة بين الفرد والمجتمع، ضمن الإطار المقدَّس للعلاقة الاستخلافية التي تربط الإنسان بالله عزَّ وجلَّ.

١ - انظر: محمد حسين الطباطبائي: تفسير الميزان، ج ٨، ص١٩.

ومن هنا، فإنَّ مفهوم الخلافة الإنسانية الذي قرَّره القرآن الكريم يشكِّل أساسًا محوريًّا للنظرية الاقتصادية الإسلامية؛ إذ يُعيد ترتيب العلاقة بين الإنسان والمال والسلطة بما يضمن التوازن بين الامتلاك والمسؤولية. وقد أكَّد القرآن هذا المعنى في قوله تعالى: ﴿**وَهُوَ الَّذِي جَعَلَكُمْ خَلَائِفَ الْأَرْضِ وَرَفَعَ بَعْضَكُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِيَبْلُوَكُمْ فِي مَا آتَاكُمْ**﴾ [الأنعام: ١٦٥]، في إشارة واضحة إلى أن التفاوت في المُلكيَّات والقدرات هو جزء من سنَّة الابتلاء والاختبار، وليس منطلقًا للتمييز أو الاستعلاء، بل دافعٌ لتحمُّل المسؤولية وتحقيق العدالة.

٢ - القيمُ التي تحكمُ الإنتاجَ في الاقتصادِ الإسلاميِّ:

الإنتاج ليس هدفًا ماديًّا في ذاته، بل هو ترجمة لمبدأ الاستخلاف وعمارة الأرض، يقول الشهيد الصدر: «إنَّ الاقتصاد الإسلامي يتَّفق مع كلِّ المذاهب الاجتماعية الأخرى في ضرورة الاهتمام بالإنتاج، وبذل كلِّ الأساليب الممكنة في سبيل تنميته وتحسينه، وتمكين الإنسان الخليفة على الأرض من السيطرة على المزيد من نِعمِها وخيراتها، ولكنَّ الإسلامَ حينما يطرح تنمية الإنتاج كقضية يجب السعي اجتماعياً لتحقيقها، يضعها ضمن إطارها الحضاري الإنساني، ووفقاً للأهداف العامَّة لخلافة الإنسان على الأرض.

ومن هنا، يختلف عن المذاهب الاجتماعية المادِّية في التقييم والمنهج اختلافاً كبيراً. فالنظام الرأسمالي يَعتبر تنمية الإنتاج هدفاً بذاتها، بينما الإسلام لا يرى تجميع الثروة هدفاً بذاته، وإنَّما هو وسيلة لإيجاد الرخاء والرفاه، وتمكين العدالة الاجتماعية من أن تأخذ مجراها الكامل في حياة الناس، وشرط من شروط تحقيق الخلافة الصالحة على الأرض وأهدافها الرشيدة في بناء مجتمع التوحيد»[1].

إنَّ عملية الإنتاج هي محصِّلة لتفاعل القوى البشرية في التعامل مع الموارد من خلال الجهد الإنساني الفعَّال الذي تحكمه مجموعة من القيم لتضبط حركته وتنظِّمها. وبالتالي، فإنَّه يلزم لممارسة العملية الإنتاجية أربعة عناصر هي:

أ. الموارد: وتمثِّل ما خلقه اللَّه عزَّ وجلَّ للإنسان على وجه الأرض.

١ - محمد باقر الصدر: الإسلام يقود الحياة، ص١٠٧.

ب. القدرةُ البشريَّةُ: وتتمثَّل في الإمكانات العقلية والبدنية التي أودعها اللَّه في الإنسان.

ج. الجهدُ البشريُّ: ويتمثَّل في تعامل القدرة البشرية مع الموارد.

د. القيمُ: وتتمثَّل في مجموعة الضوابط التي تنظِّم القدرة البشرية في تعاملها مع الموارد.

ومن أبرز القيم التي تنظِّم فعل الإنتاج:

- العمل والعمارة: ﴿**هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا..**﴾ [هود: ٦١]، والاستعمار هنا بمعنى «الطلب من الإنسان أن يعمر الأرض»، فالإنتاج جزء من مَهمَّة الإنسان الوجودية. قال الإمام علي عليه السلام: «ما عمرت البلاد بمثل العدل»[١]، وتمنحنا الرواية قانوناً اقتصاديًّا - حقوقيًّا بامتياز؛ إذ اضطلعت بعقد الصلة بين ظاهرتين إحداهما اقتصادية، والأخرى حقوقية - اجتماعية سياسية، وهي قاعدة علمية؛ نظراً لأنَّ الإطلاق ينصرف إلى أكمل الأفراد؛ لأنَّه نال على صرف الطبيعة غير المَشوبة التي لا تكون إلَّا في الأكمل، أو يقال: إنَّ المطلق يعمه، أي أكمل الأفراد، وغيره، فهو على درجات، والإطلاق يشملها جميعاً، فتكون حياة الأرض بحسب درجات العدل، ويكون موتها بحسب دركات الظلم والجور.
- الإتْقان والإحسان: ﴿**صُنْعَ اللَّهِ الَّذِى أَتْقَنَ كُلَّ شَىْءٍ**﴾ [النمل: ٨٨]. وقد ورد في الحديث: «إنَّ اللهَ تعالى يُحِبُّ إذا عمِلَ أحدُكمْ عملاً أنْ يُتقِنَهُ»[٢]. إنَّ الاقتداء بصفات الله تعالى من المفاهيم التربوية والأخلاقية العميقة في الفكر الإسلامي، ويُعدُّ من الأسس التي يبني المسلمُ بها شخصيَّته الإيمانية، ومن الوسائل التي تُرقِّي سلوكه في مراتب الكمال الإنساني.
- العدالة ومنع تركُّز الثروة، كما أكَّده قوله تعالى: ﴿**.. كَىْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنكُمْ**﴾ [الحشر: ٧]. فالقرآن يُؤكِّد على إعادة توزيع الثروة بما يضمن التوازنَ المجتمعيَّ ويمنع الاحتكار والهيمنة الاقتصادية.

١ - عيون الحكم والمواعظ: علي بن محمد الليثي الواسطي، ص٤٨١.

٢ - العلامة المجلسي: بحار الأنوار، ج٢٢، ص٢٦٤.

٣- التَّوازنُ بين الاستهلاكِ والإنتاجِ لبناءِ الاقتدارِ الاقتصاديِّ

إنَّ العلاقة بين الاستهلاك والإنتاج علاقة جدليَّة، ولا يمكن للاقتصاد أن يزدهر أو يستقلَّ إذا اختلَّ أحد الطرفين. ومن منظور قرآني، تتحقَّق القدرة الاقتصادية للأمَّة عبر:

أ. ترشيدِ الاستهلاكِ: الابتعاد عن ثقافة الاستهلاك الزائد التي تستنزف الموارد وتدمِّر الإنتاج المحليَّ.

ب. دعمِ الإنتاجِ الوطنيِّ وتحقيقِ الكفايةِ الذاتيَّة، فإنَّ عمارة بلادنا، تزيد من الطاقة الإنتاجية، ونسبة التشغيل، وتحقيق فرص العمل. وذلك بما يزيد في الإنفاق العام الذي يكون بمقدور الحكومة التأثير فيه عبر السياسة المالية التوسُّعية التي بها يتمُّ استصلاح أهْلِهَا، عبر زيادة نسبة التشغيل وخفض البطالة إثر زيادة الطلب كما تتمُّ بها عِمَارَةَ بِلَادِها، عبر زيادة الاستثمار في البُنية التحتيَّة والزراعة وغيرها. والقرآن يدعو إلى العمل والإنتاج المحليِّ المقرون بالإتقان والنيَّة الصالحة، وهذا يتطلَّب سياسات تعليمية وتشريعية تدعم ذلك.

ج. ربطِ الاقتصادِ بالقيمِ الخُلُقيَّة: لا يُمكن فصلُ الاقتصاد عن منظومة القيم، فكلُّ إنتاج أو استهلاك لا يخضع للضوابط الخُلُقية هو مشروعُ فشل طويل الأمد، حتى وإن نجح مؤقَّتًا. وهذا ما يميِّز النموذج القرآني عن النماذج الرأسمالية أو المادِّية. ويُقدِّم القرآن الكريم، تصوُّرًا فريدًا لبناء القوَّة الاقتصادية، يقوم على تحقيق التوازن بين الاستهلاك والإنتاج، ضمن إطار قيمي يعزِّز من العدالة، والكفاية، والاستقلال، ويكمُن التحدِّي المعاصر في تحويل هذا التصوُّر القيمي إلى نماذجَ وسياساتٍ عملية تُفعَّل في حياتنا الاقتصادية والتعليمية، بما يضمن للأمَّة اقتدارها وحرِّيتها.

د. مسؤوليَّةِ الدَّولة: إنَّ دور الدولة في عملية الإنتاج أمر استراتيجي ومهمٌّ، لما تملكه من إمكانيات كبيرة وقدرة على التأثير في النشاط الاقتصادي القومي. ومسؤولية الدولة تتحدَّد هنا إجمالاً في الآتي:

- القيام بتوفير القواعد الأساس من المرافق العامَّة اللازمة لعملية الإنتاج: وذلك واجب أساسٌ ركَّز عليه المفكِّرون المسلمون؛ مثلما جاء في كتاب الإمام علي

بن أبي طالب (عليه السلام) إلى عامله على مصر الأشتر النَّخْعي: «ولْيَكُنْ نظرُك في عمارة الأرض أبلغَ من نظرك في اسْتجلابِ الخَراج؛ لأنَّ ذلك لا يُدرك إلا بالعمارة. ومن طلب الخراج بغير عمارة، أخربَ البلاد وأهلكَ العباد، ولم يستقمْ أمرُه إلَّا قليلاً..»[1].

- تشجيع الإنتاج: فقد دعا القرآن الكريم إلى الاهتمام بالإنتاج، حيث جاء فيه التأكيد على السعي، وأنَّ الإنسان سيرى نتيجة سَعيه. وعلى هَدي القرآن الكريم جاء تأكيد قادة الإسلام على الإنتاج وأهمِّيته، فهذا أمير المؤمنين علي(عليه السلام) يدعو المسلمين كافَّة إلى العمل والإنتاج. فـ «لا يُدرك الحقُّ إلا بالجدّ»[2]. ولا يكتفي الإمام بدعوة المسلمين، بل يدعو وُلاته إلى انتهاج هذا الطريق، يقول لواليه على مصر مالك الأشتر: "ولْيَكُنْ نظرك في عمارة الأرض أبلغَ من نظرك في استجلاب الخراج". فالأولويَّة يجب أن تُعطى للإنتاج، وعلى الدولة الإسلامية أن تؤمِّن مواردها من الإنتاج قبل الضرائب التي تضعها على المنتجين؛ لأنَّه من طلب الخَراج بغير عمارة خرب البلاد وأهلك العباد، ولم يستقم أمرُه إلا قليلاً.
- مسؤولية الأفراد عن الإنتاج: إنَّ مسؤولية الأفراد الذين يسَّر اللَّه لهم سبل امتلاك الموارد والقدرة البشرية (المال والعمل) عن الإنتاج مسؤولية دينية، لما سبق قوله من أنَّ الواجب على المسلمين إعمار الأرض، ومن أنَّ العمل المنتج في طلب الحلال يعتبر عبادة للَّه عزَّ وجلَّ، ولأنَّ المال في يد الأفراد أمانة، فاللَّه هو المالك الحقيقي له، ومن واجب الأمين أو المستخلَف أن يعمل وفق إرادة المالك الأصلي، والمالك الأصلي أمرنا بإعمار الأرض.

١ - الشريف الرضي: نهج البلاغة، ص٣٤. ونجد مثل هذا القول لدى كلٍّ من: الماوردي في الأحكام السلطانية، ص١٢٧، وأبي يوسف، في الخراج، ص١١٩.

٢ - الشريف الرضي: نهج البلاغة، الخطبة ٢٩.

خاتمة

لقد تجلَّى البُعد الاقتصادي واضحًا في التعاليم الإسلامية والقواعد الشرعية الكلِّية، والقيم العليا للإسلام. وقد أسَّس القرآن الكريم لحالة التوازن الاقتصادي في الحياة، من خلال ترشيد وعي الإنسان باحتياجاته، ومدى استثماره لإمكانيَّاته وفرصه الاقتصادية، ومحاولة تلبية احتياجاته. كما كشف نظامُ التمكين الإلهي للإنسان، والمتجلِّي في إعمار الأرض، أهمِّية التوازن في حياة الإنسان، بين عناصر الاستهلاك، وبين متطلبات الإنتاج لبناء الاقتدار الاقتصادي.

وقد جاءت الآيات القرآنية الكريمة، لتوجِّه النشاط الاقتصادي البشري، في إطار التوازن المطلوب بين الإنتاج والاستهلاك، وفق موازين السُّنن الإلهية، كاشفةً عن مميِّزات الاقتصاد الإسلامي، ودوره في بناء الاقتدار الاقتصادي وإعمار الأرض؛ تحقيقًا لأهداف الاستخلاف الإلهي للإنسان في الأرض.

المصادرُ والمراجعُ

القرآن الكريم

- سعد بن حمدان اللحياني: مبادئ الاقتصاد الإسلامي، موقع جامعة أم القرى على شبكة الإنترنت.
- عبد الجبار السبهاني: الاقتصاد الإسلامي: الاستهلاك، موقع الكاتب على الإنترنت.
- عبد الحميد الغزالي: الاقتصاد الإسلامي: مبادئه- أهدافه- أدواته، جدة، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، ط١، ١٩٩٤.
- علي بن محمد الماوردي: الأحكام السلطانية، القاهرة: مطبعة مصطفى الحلبي، ط١، ١٩٧٣.
- محمد حسين (الشريف الرضي)، نهج البلاغة؛ بيروت: مؤسسة الرافد، ط-٢٠١٠.
- محمد باقر الصدر، الإسلام يقود الحياة، طهران، وزارة الإرشاد، ط٢، لا ت.
- محمد بن مكرم (ابن منظور): لسان العرب، القاهرة، دار المعارف، ط١، ١٩١٩.
- محمد حسين الطباطبائي: الميزان في تفسير القرآن، طبعة إسماعليان، لا ط، لا ت.
- محمد دويدار: مبادئ الاقتصاد، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ط١، ١٩٩٦.
- محمد عبد الحليم عمر: المنهج الإسلامي في الإنتاج. منشور على موقع: https:// ketabonline.com/ar/books.
- ناصر مكارم الشيرازي، الأمثل في تفسير كتاب الله المنزل، بيروت، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، لا ط، لا ت.
- يعقوب بن إبراهيم (أبو يوسف)، الخراج، القاهرة، المطبعة السلفية، ط١، ١٣٤٦ / ١٩٢٧.